

واشنطن لبنت سلمان: حريك انتهت

أسباب انعطافة السعودية نحو الحل ومفاوضات «جدية» في مسقط

بعد التعتت السعودي الذي طال إزاء الحرب على اليمن، بدأ موقف الرياض وفريقها اليمني بانعطافة واضحة مع القبول بالذهاب إلى المحادثات السياسية المرتقبة، بسقوط، كما يبدو، أكثر انخفاضات التي كانت سابقاً. أسباب عدة أدت إلى هذا التغير، أهمها الفشل العسكري المدوّي والضغط الأميركي على آل سعود

لقمان عبدالله

انخفض السقف العالي لدول العدوان على اليمن. كانت السعودية ترفض بصورة مطلقة أي مفاوضات سياسية قبل التعهد بتنفيذ القرار الدولي 2216 بحذافيره، ثم رفضت آلية تنفيذية لبنوده تعطي صنعاء هامش مناورة، فيما كانت تصرّ على انسحاب الجيش و«اللجان الشعبية» بشكل كامل من المدن مع تسليم السلاح المتوسط والثقيل من دون شروط، مطالبة بعودة «الشريعة» إلى صنعاء بضمانات عربية، ولكن، فجأة انعطفت دول العدوان نحو البحث عن حل، متجاوزة «حالة إنكار الواقع» نحو استدارة تكاد تثير الريبة لشدة انعطافتها. فما الذي يجري؟

منذ عشرة أيام تقريباً، بدأت مفاوضات يديرها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ وفريق عماني برئاسة أحد أبرز مستشاري السلطان قابوس، وبمشاركة ووسطاء دوليين وإقليميين. وبخلاف المرات السابقة، تجري المفاوضات في أجواء جدية وفعالة، وتتعامل الأطراف بعضها مع بعض، من موقع الندية.

وهناك بحث حقيقي عن مخارج. وهي المرة الأولى التي تشعر فيها الأطراف بأن دول «التحالف» تعبت من استمرار الحرب واستنزافها لمواردها وهيبتها. هذه الدول، لا سيما الأساسية منها، تشارك في المفاوضات مباشرة وفي «الكواليس» وعبر الوسطاء بحقيقة خاوية ومحكومة بسقوط عالية، الأمر الذي يفرض على إدارة المفاوضات بذل الجهود في إيجاد المخارج وليس المطالب، خصوصاً أن وفد صنعاء محكوم بالسقف الذي وضعه السيد عبد الملك الحوثي في أحد خطباته حول «أنا لسنا معنيين بإيجاد مخارج للعدوان، وأن المهم بالنسبة لنا مصلحة الشعب اليمني».

وفي الواقع، إن جملة من الوقائع تجتمعت خلال فترة قصيرة فرضت على دول العدوان الاستدارة الحادة والإسراع في البحث عن إيجاد مخارج لوقف العدوان، مع العزوف عن سقوفها وأهدافها في اليمن، المعلن منها وغير المعلن. وفي هذا الإطار يمكن تسجيل الآتي:

أولاً، إعلان اليمن الانتهاء من المرحلة التمهيدية التكتيكية على الحدود مع السعودية والانتقال إلى البدء بالخيارات الاستراتيجية، مترافقاً مع إصدار «الأعلام الحربي» التابع للجيش مشاهد سقوط الحاميات الحدودية بشكل مهين ومخز. وأظهرت هذه المشاهد تهاوي الجيش السعودي وهروبه من مناطق واسعة، الأمر الذي مهد للجيش اليمني الوصول إلى مشارف مناطق رئيسية (نجران، جيزان، عسير) في الجنوب السعودي.

ثانياً، فشل الهجمات العسكرية المتكررة لمرتزقة العدوان في جبهة تعز، مع الخسائر الفادحة في صفوفهم، لا سيما أن الجيش و«اللجان الشعبية» اعتمدوا مع هؤلاء المرتزقة تكتيك حرب العصابات، وكمّنوا لهم خارج جبهات القتال، أو تم استدراجهم إلى مناطق قاتلة داخل مناطق الجيش ومن ثم الإطباق عليهم، إلى درجة أن مستشفيات الجنوب اليمني لم تعد تتسع للمرحى القادمين بالآليات من جبهات القتال. وبعدما رفض أبناء الجنوب المشاركة في معارك الشمال، باستثناء القوى السلفية، تلقّت هذه الأخيرة ضربات قاسية، خصوصاً في موقعتي «معسكر العمري» القريب من باب المندب، حيث سقطت في الموقعة الأولى كل قوات هاشم السيد المشكّلة من مئات العناصر السلفيين بين قتيل وجريح، كذلك قتل ابن السيد وابن أخيه، فيما أصيب السيد بإصابة بالغة، أما الموقعة الثانية فكانت حين استدرجت إحدى القوى السلفية إلى معبر إيجاري في الوازعية، فقتل وجرح المئات، وعلى هذا المنوال تكرر المشهد في أكثر من مديرية في تعز.

وعلى ضوء الإخفاقات وحالة التعب والإعياء للوحدات المقاتلة، وجّه عدد من القادة العسكريين التابعين لمسلحي هادي، بقيادة العقيد الركن ناصر باصميص، رسالة إلى هادي، اعترفوا فيها بأن «معركة تعز» غير مجدية بتاتاً، ولن تكون في وضعها الراهن إلا معركة استنزاف لـ «التحالف» بقيادة السعودية، ولما يسمى «الجيش الوطني» و«المقاومة».

الرسالة المذكورة جاءت بعدما حسم الجيش و«اللجان» المعارك في محاور الحصب، والدمغة، وماوية، ونجد قسيم والوازعية في تعز. ثالثاً، تبدل المزاج القبلي في مأرب للقبائل المحسوبة على حزب «الإصلاح» والرئيس الفار هادي، بعد الإنجازات التي حققتها الجيش و«اللجان»، إلى درجة أن قائد المنطقة الثالثة عبد الرب الشدادي، المحسوب على هادي، اجتمع بالقبائل وطلب الهدنة، ووقف إطلاق النار في المحافظة مع الجيش، غير أنه لم يستطع ضمان وقف الغارات السعودية، ففشل مقترحه، ما استدعى القبائل إلى تسلّم المبادرة، وهي تعمل حالياً على التواصل مع الجيش وتسوية أوضاعها.

رابعاً، تدهور الوضع في الجنوب اليمني بعد سيطرة «القاعدة» و«داعش» على مناطق واسعة في محافظة أبين والانهيار الأمني في عدن وانفلاته من أي قيود. وأصبحت عمليات القتل تحصى بالساعة وليس باليوم، وكان البارز فيها اغتيال المحافظ المعين حديثاً اللواء جعفر



أدت دوائر أميركية انزعاجها من الإهانة التي تعرضت لها الترسانة العسكرية الأميركية على يد الجيش اليمني (الأخبار)

الجنوبي» (وصف سابقاً من الإعلام الخليجي بالحراك الإيراني) وبأن العروض المطروحة هي المساعدة في الحل الأمني بوجه الإصلاح والقوى المتطرفة، إلا أن هذه الفصائل تشترط الاعتراف باستقلال الجنوب اليمني وانفصاله عن الشمال.

سادساً، فشل القوى الريفية في العدوان، وبالتحديد القوات السودانية والكولومبية، في معركة تعز ووقوع خسائر في صفوفهم، ما استدعى الرئيس السوداني عمر البشير إلى الإعلان أن مهمة بلاده في اليمن «تقتصر على الإسناد والدعم اللوجستي».

سابعاً، الحرج الأميركي من إطالة

هاجم وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، «الإصلاح»، منهُماً إياهم بأنهم لم يشاركوا في الحرب وما زالوا يحتفظون بأموالهم وقواهم لفترة ما بعد الحرب، مؤكداً أن لديه تقارير بهذا الشأن.

وبشأن مشاركة بلاده في قرار الدخول في العدوان، وصفه قرقاش بـ«الصعب لكون اليمن بلداً معقداً»، في اعتراف ضممني بالمأزق التي وصلت إليه بلاده في اليمن. وقال قرقاش إنه ليس متفائلاً بالحل السياسي المقبل في جنيف، لأن الذين يتفاوض معهم «أمراء حرب». وقد علمت «الأخبار» من مصادر موثوقة بأن دولة الإمارات تتواصل مع فصائل في «الحراك

سعد، ليشكل اغتياله ضربة قوية لـ«التحالف»، لما لذلك من سمعة سيئة وفقدان للهيبة.

خامساً، العداء المستحكم بين قوى رئيسية في العدوان، وهي دولة الإمارات والقوة المحلية الرئيسية المتحالفة مع العدوان، مثل حزب «الإصلاح» (الإخوان المسلمين)، وتوجيه الاتهامات المتبادلة بين الطرفين. ففيما اتهم «الإصلاح» القوات الإماراتية بالتردد والتراجع،

طلبت واشنطن من بن سلمان إعادة هيكلة الجيش السعودي مع عقيدة قتالية

جنيف: وقف إطلاق النار ثم مفاوضات سرية

ستعقد في مكان سري لن يسمح للإعلام بدخوله»، وذلك بهدف «توفير كل فرص النجاح للمحادثات». وكان المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ قد أكد أن ثلاثة وفود ستشارك في المؤتمر الذي من المرجح أن يعقد في إحدى القرى السويسرية، على أن يضم كل وفد 12 عضواً، بينهم ثمانية مفاوضين رسميين وأربعة مستشارين لإجراء «مفاوضات مباشرة».

من جهته، قال الناطق باسم أنصار الله، محمد عبد السلام، أن الحركة ستتوجه إلى جنيف، طامحة إلى أن تكون هناك أجواء مساعدة لتثبيت حالة وقف إطلاق النار المتفق - بشأنها مع الأمم المتحدة - وأن تستأنف العملية السياسية في حوار يمني - يمني بعيداً عن إملاءات الخارج وضغوطه، في إشارة إلى أن المحادثات ستعقب وقف إطلاق النار لا العكس.

وعبر عبد السلام عن اعتقاد «أنصار الله» بأن قرار وقف العدوان يعود إلى الطرف السعودي والأميركي في الدرجة الأولى. وأضاف أنه «إذا أدركت الرياض وواشنطن أن هذه الحرب عبثية ولم تعد مفيدة، لا سياسياً ولا مدنياً ولا إنسانياً، فإن الحرب بلا شك ستتوقف».

(الأخبار)

أعلن في الرياض نية الرئيس اليمني الفار عبد ربه منصور هادي طلب هدنة إنسانية تتمثل في وقف مشروط لإطلاق النار مع بداية مشاورات جنيف منتصف الشهر الحالي، بينما أعلنت حركة «أنصار الله» ضرورة بدء وقف إطلاق النار قبل بدء المفاوضات.

وفي لندن، كشفت صحيفة «راي اليوم» الإلكترونية عن اتصالات إيرانية - سعودية تجري في سلطنة عمان، لأجل تسهيل مؤتمر جنيف بين اليمنيين، وأن اتفاق وقف إطلاق النار كان ثمرة أولى لهذه المحادثات التي ترعاها مسقط.

وأوضح مدير مكتب هادي الدكتور عبدالله العليمي «أن الطلب يأتي كبادرة حسن نية ومرونة عالية بهدف الوصول إلى نجاح المشاورات القادمة، وهذا كله مرهون بمدى التزام الميليشيا الانقلابية بوقف إطلاق النار ووقف عدوانها وتحركاتها العسكرية واستهداف المدن وإتاحة الفرصة للإغاثة الانسانية العاجلة بالوصول إلى المحافظات المحاصرة، وخاصة محافظة تعز التي يعاني سكانها لأشهر من الحصار العدواني اللاإنساني المدمر».

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت أن «محادثات جنيف